

## ول ستريت ترتفع بمساندة يلين للتحفيز وأرباح البنوك



ارتفعت المؤشرات الرئيسية للأسهم في بورصة وول ستريت الثلاثاء بعد أن دافعت جانيت يلين، المرشحة لرئاسة وزارة الخزانة الأمريكية، عن حزمة مساعدات تشمل إنفاقا عاما ضخما لمساعدة أكبر اقتصاد في العالم على التعافي من كساد أثارته جائحة فيروس كورونا.

وفي جلسة استماع للجنة المالية بمجلس الشيوخ الأمريكي لإقرار ترشيحها، قالت يلين إن فوائد حزمة تحفيزية كبيرة ستفوق تكاليف ارتفاع عبء الدين العام.

وفي الأسبوع الماضي أعلن الرئيس الأمريكي المنتخب جو بايدن، الذي سيجري تنصيبه غدا الأربعاء، عن تفاصيل حزمة تحفيزية بقيمة 1.9 تريليون دولار لتنشيط الاقتصاد وتسريع توزيع اللقاحات.

ولقيت بورصة وول ستريت دعما أيضا من أرباح تفوق التوقعات من بضعة بنوك أمريكية كبرى.

وأنهى المؤشر داو جونز الصناعي جلسة التداول مرتفعا 117.84 نقطة، أو 0.38 بالمئة، إلى 30932.10 نقطة في حين صعد المؤشر ستاندرد اند بورز 500 القياسي 30.63 نقطة، أو 0.81 بالمئة، ليغلق عند 3798.88 نقطة.

وأغلق المؤشر ناسدك المجمع مرتفعا 196.10 نقطة، أو 1.51 بالمئة، إلى 13194.60 نقطة.

## صعود أرباح جولدمان ساكس

إلى ذلك، أعلنت مجموعة جولدمان ساكس عن زيادة 153 بالمئة في أرباح الربع الرابع، مدفوعة بأداء قوي لأنشطتها الأساسية لتداول السندات والتعهد بالاكتتاب، وزيادة أنشطة الدمج والاستحواذ. وارتفع صافي ربح البنك العائد للمساهمين العاديين إلى 4.36 مليار دولار في الربع المنتهي في 31 ديسمبر كانون الأول من 1.72 مليار دولار قبل عام. وزاد الربح العائد للسهم إلى 12.08 دولار من 4.69 دولار قبل عام. كان محللون يتوقعون ربحا قدره 7.47 دولار للسهم في المتوسط وفقا لتقديرات رفينيتيف

## تراجع أرباح بنك أوف أمريكا

من جانبه، أعلن بنك أوف أمريكا عن تراجع في أرباح الربع الرابع من العام، إذ أثر بلوغ أسعار الفائدة مستويات متدنية تاريخية على نشاطه في قطاع الخدمات المصرفية الاستهلاكية. وهبط صافي الدخل العائد إلى المساهمين العاديين إلى 5.21 مليار دولار، أو 59 سنتا للسهم، لربع السنة المنتهي في 31 ديسمبر كانون الأول من 6.75 مليار دولار، أو 74 سنتا للسهم، قبل عام. كان متوسط توقعات المحللين في تقديرات رفينيتيف لربح 55 سنتا للسهم. وسجل ثاني أكبر بنك أمريكي من حيث الأصول، والذي يعتبر من المؤسسات التي تحتل مراكز القيادة في الاقتصاد، انخفاضا 13 بالمئة في إيرادات الخدمات المصرفية الاستهلاكية إلى 8.2 مليار دولار، عازيا ذلك إلى انخفاض أسعار الفائدة وتباطؤ نشاط بطاقات الائتمان

(رويترز)